معوقات الاستفادة من نتائج البحوث التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت

د. سالم سعد الهاجري
كلية التربية -جامعة الكويت

أ. عنود فهد الخالدي
كلية الدراسات العليا - جامعة الكويت

دولة الكويت

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت. اعتمدت الدراسة المنهجَ الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة مكونة من (٢١) عبارة، موزعة على ثلاثة محاور. وتألفت عينة الدراسة من (١٠٠) عضو هيئة تدريس. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أنّ درجة المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحث التربوي جاءت في مجملها عالية، وجاءت المعوقات التنظيمية بدرجة عالية جداً، تلتها معوقات السياسة التربوية بدرجة عالية، بينما كانت المعوقات المنهجية بدرجة متوسطة. ولم يكن هناك فروقٌ ذاتُ دلالة إحصائية بين المتوسطات تُعزى لمتغيرات الجنس، أو جهة العمل؛ بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات تبعاً لمتغير الدرجة العلمية، وذلك لصالح فئة الأستاذ المساعد والأستاذ المشارك، وخُتمت الدراسة بالتوصيات والاقتراحات التي أملتها النتائج.

مقدمة

يُعَدُّ البحث العلمي أساسَ التَقدُّم في كل مجالات العلم والمعرفة، وهو الوسيلةً الوحيدة التي من خلالها يتوصل العلماء إلى الحقائق والنظريات العلمية، تلك النظريات التي حقَّقتْ لِلإنسانية التقدم على مرِّ التاريخ البشري. وإذا أُمعنّا النظر في عوامل ازدهار أي أمة أو تقدمها لوجدناها متمثلة في اهتمامها بالبحث العلمي، فهو السر في إحراز كل تَقدُّم، وعلى جميع الأصعدة

العلمية والحياتية. ولذا أصبح البحث العلمي مطلباً رئيسياً لكل أمة تريد أنْ تلحق بركب النهوض والتقدم، كما أنه الأداة الفاعلة التي تساعد المجتمع في التغلُّب على التحديات التي يمكن أن تواجهه، وتعينه على حلِّ مشكلاته؛ كما أنه لا يُمكِن للدول الناميةَ أنْ تقلِّص الفجوة الهائلة بينها وبين الدول المتقدمة إلا من خلال البحث العلمي (ذنون، ٢٠١٤).

من هذا المنطلق تبرز أهميةُ البحث العلمي، وتحديداً في المجال التربوي الذي يهتم برأس المال البشري (Human Capital) الذي هو العنصر الأهم في مسيرة التقدم والنجاح في أي أُمَّة. وغيرُ بعيدة عنَّا تجربةُ "اليابان" الناجحة في إعادة بناء نفسها والتخلصِ من آثار الحرب العالمية الثانية من خلال تركيزها على مجالَيِّ التربية والتعليم واعتبارهما الوسيلة الوحيدة لإعادة تنشئة الفرد الذي هو المحور الأساس في أي تقَدُّم. وإذا كانت مسيرة التعليم تعاني من بعض المشكلات التربوية التي تعيق إنتاجيته وتطورها، فإنَّ البحث التربوي هو الذي يكشف عن تلك المعيقات، وهو الكفيل بتحديد سبل حلها. ويعتبر البحث التربوي مصدراً موثوقاً للمعلومات والممارسات، وعليه يعتمد صانعو القرار والقادة التربويون في رسم الخطط والبرامج واختيار الأساليب التربوية الحديثة، وهو الذي يُمِد العمل الميداني بما يلزم في مختلف مراحله سواء في التخطيط أو التنفيذ أو التقويم (المزين وسكيك، ٢٠١٣).

لذلك شهد مطلعُ القرن الواحدِ والعشرين مطالباتٍ مستمرة، ودعواتٍ متجددةً لتكون الممارسات التربوية قائمةً على نتائج البحوث التربوية، فبدأ كثير من التربويين في بعض البلدان بتجميع نتائج البحوث التربوية وتلخيصها والعمل على تطبيقها قدْرَ الإمكان (Lysenko, Abrami, Bernard, Dagenais & Janosz, 2014). فلو أخذنا "فنلندا" على سبيل المثال التي تحتل مكانَ الصدارةِ في مجال التعليم لوجدنا أنَّ أبرز عوامل تطور نظام التعليم فيها والذي حقق لها هذه المكانة الرفيعة إنَّما هو إعداد المعلم في الكليات والجامعات وفقاً لنتائج البحوث التربوية وتوصياتها، حيث يستند تعليم المعلمين إلى البحث والمعرفة العلمية

والتركيز على عمليات التفكير والمهارات المعرفية المستخدمة في إجراء البحوث (Sahlberg, 2010). وكذلك في الدول المتقدمة نجد أن الموجه للقرارات التربوية ورسم السياسات التربوية هو البحث التربوي (بيومي، ٢٠٠٢).

وعلى العكس من ذلك يعاني عالمنا العربي من قُصورٍ حادٍّ في البحث العلمي، ويشهد تراجعاً ملحوظاً في مستويات التحصيل العلمي؛ وذلك بسبب غياب الرؤية التربوية القائمة على أساس من البحث العلمي ويبدو ذلك واضحاً في كثرة القرارات التي غالباً ما تكون متناقضة ومكلفة مالياً (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠). وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد بعض الباحثين يسعَون جاهدين للإسهام في تحسين العملية التعليمية من خلال ما يعملون من أبحاث، غير أنهم يفاجَؤون بعد إجراء أبحاثهم بمعوقات تَحُول دُونَ تطبيقِ نتائجها وتوصياتها. وعلى الرغم من المحاولات التي تجريها المؤسسات التربوية في البلدان العربية لإصلاح التعليم إلَّا أننا نجد أنَّ هذه المحاولات تعتمد على الاجتهادات أكثر من اعتمادها على البحوث العلمية ونتائجها، مما سبب تأخرهم عن ركب الأمم الناهضة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إنّ الهدف من إجراء البحوث التربوية عامةً هو تطوير العملية التعليمية، وتحسين مخرجاتها من خلال تطبيق ما تتوصل إليه هذه البحوث من نتائج، وما تقدمه من توصيات ومقترحات. من أجل ذلك تُرصَدُ لهذه البحوث الميزانياتُ وتأخذُ حيِّزاً كبيراً من وقت وجهد أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين في دولة الكويت (كلية التربية بجامعة الكويت، وكلية التربية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب). إلا أنّ غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي، وعدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية المتبعة في الدولة (التل، ٢٠١١؛ المجيدل والرميضي، ٢٠١١؛ الهاجري والعصيمي، تحت النشر) وكذلك قلة اعتماد وزارة التربية على نتائج البحوث عند رسم سياستها، وعند اتخاذِ معظم قراراتها. كل ذلك شّكَّل هدراً للميزانيات

المرصودة له وضعف الجدوى الاقتصادية لنتائجه، وأصبح عائقاً أمام أعضاء هيئة التدريس وعامِلَ إحباطٍ لجهودهم، وجعل عملية البحث العلمي تنأى عن هدفها الأساسي؛ حيث أصبح البحث العلمي في واقِعِ كثير من البحوث مُجرَّدَ وسيلةٍ للترقية، حتى كان له ذلك الأثر السَّلبي على مخرجات التعليم في دولة الكويت، وذلك لبُعد الممارسات التربوية عن الاعتماد على البحث العلمي (العنزي، ٢٠١١).

وفي ضوء كل ما تقدَّمَ جاءت هذه الدراسة بهدف استقصاء المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت، باعتبارهم هم الباحثون، وهم الممارسون التربويون في الوقت نفسه، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما درجة معوقات الاستفادة من البحوث التربوية كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت؟ ويتفرع عن هذا السؤال عددٌ من الأسئلة الفرعية؛ هي:

١ - ما المعوقات (السياسة التربوية - التنظيمية - المنهجية) التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت؟

٢ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت للمعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية تعزى لمتغيرات: الجنس، وجهة العمل، والدرجة العلمية؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تعرف المعوقات التي تحول دون تطبيق نتائج البحوث التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية في ضوء متغيرات: الجنس، وجهة العمل، والدرجة العلمية، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء تلك المعوقات.

أهمية الدراسة

تُعَدُّ هذه الدراسة على حد علم الباحثَين من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع معوقات تطبيق نتائج البحوث التربوية في الكويت، وقد تكون نتائج الدراسة وتوصياتها تمهيداً لدراسات مستقبلية. ومن المؤمَّل أن تساعد نتائج الدراسة الحالية كلًّا من:

١ - أعضاء هيئة التدريس: من خلال تبصيرهم بالمعوقات التي تحول دون الاستفادة من إنتاجهم العلمي، ومساعدتهم كذلك في اختيار المواضيع التي تُلامِس البيئة التربوية وتخدمها، مع الحرص على جودة هذه البحوث.

٢ - وزارة التربية: بتوسيع قاعدة المشاركة بين كليات التربية ووزارة التربية، والاستفادة من البحوث التربوية في رسم السياسيات، وصنْع القرار، وتحسين الممارسات.

٣ - كليات التربية: بتوجيه الدعم المالي للبحوث التي تعمل وفق احتياجات مؤسسات التعليم ووزارة التربية.

مصطلحات الدراسة

البحث التربوي: هو تطبيق المنهج العلمي في دراسة المشكلات التربوية، ويهدف لاكتشاف المبادئ العامة وتفسير الظواهر، والتنبؤ والتحكم بها من خلال المواقف التربوية (Ary, Jacobs, Sorensen & Razavieh, 2010). ويعرفه الأستاذ والحجاز (٢٠٠٥: ٢٤٩) بأنه "بحث علمي يختص بدراسة أجزاء المنظومة التربوية من جميع أبعادها، لكي يقدم حلولاً للمشكلات التي تعاني منها، أو من أجل اتخاذ قرارات للإصلاح التربوي".

ويُعرَّف إجرائياً بالبحوث الأكاديمية المُحَكَّمة التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت.

المعوقات: وتُعرَّف إجرائياً: بالصعوبات الناجمة عن السياسة التربوية

والتنظيمية والمنهجية التي تَحُول دون تطبيق نتائج البحوث التربوية في الميدان التربوي والاستفادة منها.

حدود الدراسة

حدود زمانية: أجريت الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام ٢٠١٦-٢٠١٧.

حدود مكانية: أجريت الدراسة في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت (كلية التربية بجامعة الكويت وكلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب).

حدود بشرية: أجريت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام: الإدارة التربوية، وأصول التربية، والمناهج وطرق التدريس، وعلم النفس التربوي، في الكليتين.

الإطار النظري

يهدف البحث التربوي إلى توسيع أفق المعرفة، واستحداث نُظُمٍ تعليميةٍ عالية الجودة تسهم في تحسين العمليات التعليمية ومخرجاتها، وذلك من خلال تطبيق نتائج وتوصيات البحوث التربوية، لِيؤدِّي في نهاية الأمر إلى الاستثمار البشري الأمثل (Gardner, 2002). ولا شك في أنَّ هناك علاقةً مباشرةً بين البحث التربوي ورسْمِ السياسات (Policy-making) والممارسات التعليمية (Practices)، وأنّ نتائجَ البحث التربوي توجه بشكل لا لَبس فيه راسمي السياسات والمعلمين والمتعلمين على القيام بما يجب أنْ يقوموا به من أجل النهوض بالعملية التعليمية، وتحسين المخرجات (Scott & McNeish, 2013)، حيث يعتبر البحث التربوي الأداة الأساسية في تشكيل وتطوير المنظومة التربوية (قدومي والمناصير، ٢٠١٦).

فللبحث التربوي أهميته ومبرراته التي تستدعي أن يكون حاضراً

باستمرار، والتربية كغيرها من مجالات البحث تحتاج إلى أنْ تكونَ دائماً تحت الملاحظة العلمية لاكتشاف ظواهرها، ومحاولة تطبيق النظريات العلمية في دراستها، وفهْمِ علاقاتها؛ وصولاً بها إلى أفضل عناية بعقل ونفس المتعلِّم، باعتباره مصدرَ توليد الفكر والطاقات البشرية الخلَّاقة، وكذلك لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي السريع (المزين وسكيك، ٢٠١٣). إضافة إلى أنّ للبحث التربوي أهميته في تحديد المشكلات التي تعترض العملية التربوية ومواجهتها بطريقة علمية، وهو وسيلة لفهم كثير من القضايا التربوية وتطوير مفاهيمها، وللبحث التربوي أهميته الخاصة في مساعدة القادة التربويين وصانعي القرار في اتخاذ القرار المناسب (الزيان، ٢٠١١؛ معوض وعيد، ٢٠١٠). ويهدف البحث التربوي بمختلف أنواعه كما يشير إسماعيل (٢٠١٣) إلى:

١ - الإضافة المعرفية، من خلال فهْمِ العملية التربوية ودراسة ما يعترضها من مشاكل وتقديم الحلول والمقترحاتِ المناسِبة.

٢ - تحديد النُّظُم التربوية السائدة، وتطويرها بما يناسب التقدم التربوي واحتياجاته.

٣ - البحث عن العلاقة بين النظم التربوية والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤ - معالجة أبرز المشكلات والقضايا الاجتماعية، فالبحث التربوي في نهاية مطافه مُوَجَّهٌ لخدمة المجتمع.

٥ - التخطيطِ الاستراتيجي بعيدِ المدى، للتنبؤ بالاحتياجات التربوية المستقبلية والاستعداد لها.

لقد بدأ الاهتمام بدور البحث العلمي التربوي وأثره في صنْع السياسات التربوية منذ السبعينيات من القرن العشرين (Galway & Sheppard, 2015). وتُعرَّف "السياسة التربوية" بأنها القواعد والقوانين التي تُوجِّهُ العملَ التربوي ومن خلالها تُتخذ القرارات؛ ومعلومٌ أنَّ السياسة التربوية إنَّما تنبثق من السياسة العامة للدولة، وتتكون نتيجة تفاعل التعليم مع المجتمع. وعملية صنع

السياسة التربوية لابد أن تكون عملية جماعية تشاورية مبنية على أسس علمية (المهدي والفهدي ولاشين والشنفري، ٢٠١٤). والملاحظ أنّ صانعي القرار والسياسات يعتمدون أحياناً على الاعتقادات الذاتية أكثر من اعتمادهم على الحقائق العلمية والموضوعية، وحتّى في الحالات التي يكون فيها للبحوث تأثير على السياسة، فإنّ هذا التأثير عادة ما يحدث بعد فترة طويلة من نشْر البحث، ومن هنا يجب أن تكون هناك حلقة وصل بين صانعي القرار من جهة وبين الباحثين من جهة ثانية، وذلك لتقليص الفجوة ما بين البحث والممارسة، وبالتالي الوصول إلى بناء سياسات تعليمية هادفة ذات قدرة على إنتاج طاقات بشرية (Galway & Sheppard, 2015). وإضافة إلى ما سبق فإنَّ نتائج البحوث لا يتم استخدامها في رسم سياسات جديدة، بل على العكس من ذلك وبدلاً منه، فإنها تُستخدَم لتكريس السياسيات الموجودة بالفعل، ولاشك في أنّ ذلك يثير قلقاً بشأن القيمة العملية للبحوث التربوية، وإذا لم تؤخذ هذه الملحوظة بالاعتبار فإنّ الفجوة القائمة بين البحث والممارسة ستستمر في الاتساع (Ball, 2012).

كذلك يسعي البحث التربويُّ إلى تحسين الممارسات في القيادة المدرسية وفي أساليب التدريس داخل أسوار المدرسة، إلا أنّ العديد من التربويين يعتقدون أنّ البحوث التربوية التي أُجرِيت من قِبَل الأكاديميين ليست ذات صلة إلى حد كبير ببيئتهم المدرسية، ونادراً ما ينظر هؤلاء التربويون إلى البحوث التربوية التي يقوم بها الأكاديميون كرافدٍ مهم لتحسين أدائهم، فضلاً عن أنَّ هناك نقصاً في الثقافة التنظيمية التي تُقَدِّر وتدعم استخدام المعرفة البحثية في القطاع التعليمي، إضافة إلى أنَّ قلة قليلة من المعلمين فقط هم الذين يطلعون على البحوث التربوية، ونادراً ما يطبقون ما توصلت إليه في ممارساتهم المهنية (Anwaruddin, 2015). ويضيف كل من (Hemsley-Brown & Sharp's, 2003) إلى ما سبق صعوبة الوصول إلى المجلات العلمية، ووجود أعداد هائلة من الدراسات، إضافة إلى الإفراط في استخدام المصطلحات والنظريات، ونقْص الثقة بالنتائج والتوصيات مما يعيق الاستفادة منها.

كذلك حاولت (Ball, 2012) أنّ تعلل سببَ وجود هذه الفجوة ما بين نتائج البحوث التربوية والممارسة التربوية، فذكرت أنّه يرجع إلى ضعف قنوات الاتصال، حيث لاتصل البحوث التربوية إلى الممارسين والمعنيين بها، وحتى في حال وصول البحوث يكون هناك نقصٌ في التطبيق بسبب نقصٍ في المعايير المهنية للممارسين لدى تعاملهم مع البحوث التربوية، إضافة إلى ندرة الفِرَق واللجان التي تجمع الباحثين التربويين بصانعي السياسات والممارسين.

وفي عالمنا العربي يعاني البحثُ العلمي والبحث التربوي خاصةً من تحديات جَمَّة، التي قد تمنع أحياناً إتمامه بشكله الصحيح، كاختلاف المدارس الفكرية في ميدان التربية واختلاف مفهوم كلٍّ منها للتربية وأهدافها وطُرقها، وتُعَدُّ الظاهرة التربوية ظاهرةً إنسانية يغيب أحياناً عنها تحقُّق الموضوعية، وتظهر معها النزعةُ الذاتيةُ للباحث واتجاهاته، وكذلك يواجه البحث التربوي مشكلةَ ضعفِ التعاون بين الباحثين وصُنَّاع القرار، وصعوبة التأثير عليهم (الدهشان، ٢٠١٥). إضافة إلى ذلك تبرز تحديات أخرى تتعلق بضعف ارتباط البحث التربوي بالواقع ومشكلاته، وقلة الإنفاق على البحث التربوي وتمويله، وعدم دقة البيانات والإحصاءات المطلوبة للأبحاث التربوية، وعدم تحديثها بشكل مستمر، وقلة المكتبات والدوريات والفِرَق المدربة على جمع البيانات، وصعوباتٍ تتعلق بالنشر (الحراحشة، ٢٠١٣؛ حسين، ٢٠٠٩)، ناهيك عن الأهداف التربوية الغامضة والمتغيرة التي من شأنها كذلك زيادة الهوة بين نتائج البحوث والممارسة (Lysenko et al., 2014).

الدراسات السابقة

في هذا الجزء سيتم عرض الدراسات ذات الصلة، بحيث يتم استعراض الدراسات العربية ومن ثم الأجنبية ابتداء من الأقدم.

هدفت دراسة السليماني والجفري (٢٠٠٠) إلى الكشف عن الأسباب التي تحول دون استخدام نتائج البحوث التربوية في تطوير العملية التربوية وكيفية

الاستفادة من هذه البحوث. تألفت عينة الدراسة من (٤٣) عضو هيئة تدريس و(١٦٨) مديراً ومديرة و(٥٦) مشرفاً ومشرفة تربوية، حيث طبقت الدراسة بمدينة مكة (المملكة العربية السعودية). وتوصلت الدراسة إلى أن الأسباب التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث مرتبة تنازليا قد تمثلت بضعف الإمكانيات، ثم بالقائمين على تنفيذ العملية التربوية، ثم صانعي القرار، وأخيراً طبيعة البحوث التربوية. ولتوظيف نتائج البحوث ترى عينة الدراسة أن يتم اختيار كفاءات تربوية قادرة على توظيف نتائج البحوث، وأن تتم دراسة المشكلات التربوية المهمة والواقعية، وكذلك إرساء مبدأ الشورى عند اتخاذ القرارات، وأيضاً وجود الرغبة لدى القائمين على العملية التربوية في التجديد والتغيير.

أما دراسة الملا عبدالله (٢٠٠٧) فقد هدفت إلى التعرف على معوقات البحث العلمي التربوي التي تُحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واختيرت العينة بطريقة عشوائية، وتألفت من (٦٥) باحثاً من الذين نشروا أبحاثهم التربوية في مجلة العلوم التربوية والنفسية لجامعة البحرين خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦م). كشفت الدراسة عن أنّ أبرز المعوقات كانت ضعف التواصل بين الباحثين والمؤسسات التعليمية إضافة إلى غياب أولويات للبحث العلمي التربوي. وأوصت الدراسة بزيادة التمويل المخصص للبحث العلمي، وبضرورة ربط البحث العلمي بخطط التنمية ومشاكل التعليم، وضرورة إنشاء مكتب اتصال في كل جامعة لإيصال نتائج الدراسات إلى الجهات المعنية.

أما دراسة مرتجى (٢٠١١) فقد هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق نتائج البحوث التربوية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وآليات الأخذ بها. واتبعت الدراسةُ المنهجَ الوصفي التحليلي، وكانت أداتُها استطلاعَ رأيِ (١٥) خبيراً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، وتوصلت إلى أنّ درجة الاستفادة من استخدام وتطبيق نتائج البحوث التربوية جاءت بدرجة ضعيفة على الرغم من أنّ الدراسات وتوصياتها

كانت تتصف بقابليتها للتطبيق، وكان أبرز المعوقات ضعف الإمكانيات لتنفيذ نتائج البحوث التربوية، وعدم وجود جهد وطني للاستفادة من البحوث التربوية. وتوصَّلت إلى توصياتٍ كان أبرزَها: تخصيص ميزانية لإجراء البحوث التربوية وتطبيق نتائجها، وأيضاً التعاون والتنسيق بين الجامعات ووزارة التربية والتعليم في فلسطين.

وجاءت دراسة السكران (٢٠١٢) بهدف التعرف على عوائق تفعيل نتائج البحوث التربوية في ميدان التربية والتعليم بمدينة الرياض (المملكة العربية السعودية) وسبُل علاجها، واتبعتِ الدراسةُ المنهجَ المسحي. أمَّا أداتها فكانت المقابلة المقننة، وكانت عينتُها مجتمعَ الدراسة المتكون من جميع أعضاء مجلس الشئون التربوية بمنطقة الرياض التعليمية (بنين)، وأسفرت النتائج عن محدودية استخدام وتفعيل النتائج بسبب عدة عوائق كانت أعلاها العوائق الاجتماعية كتأقلم المجتمع مع مشكلاته، وضعف قناعة المجتمع بجدوى البحوث التربوية، تلتها العوائق الاقتصادية حيث إنّ ميزانية البحوث التربوية ليست من أولويات مصروفات المؤسسات التربوية، وكذلك البيروقراطية في إجراءات الصرف على تطبيق نتائج البحوث، ثم العوائق الإدارية كفردية اتخاذ القرار وضعف التنسيق بين مراكز البحوث والجامعات وإدارات التعليم، وأخيراً عوائق تتعلق بخصائص البحث كضعف تصميم البحوث، وعمومية التوصيات التي تفتقر إلى الإجرائية والقابلية للتطبيق. وقد أوصت الدراسة بتقديم دورات تدريبية للممارسين التربويين للتوعية بأهمية البحث التربوي، وضرورة تكاتف كل من المؤسسات الإعلامية والتربوية ومؤسسات البحث العلمي من خلال توعية المجتمع بضرورة البحث التربوي وفائدته في تشخيص المشكلات وعلاجها.

أما دراسة (الدخيل، ٢٠١٦) فقد كان من أهدافها تحديد المعوقات التي تقلل الاستفادة من نتائج البحث التربوي في تطوير منهج اللغة العربية في التعليم

العام في المملكة العربية السعودية. وتألفت عينة الدراسة من عدد من خبراء تطوير المناهج والمشرفين التربويين. وكشفت الدراسة أن غياب الاستراتيجية بعيدة المدى تصدر المعوقات، يليه ضعف إدراك كل من المعلمين والمسؤولين عن التطوير لأهمية البحث التربوي ودوره في عملية التطوير، وكذلك اعتياد الجهات المعنية بالتطوير على استخدام أسلوب الحلول المؤقتة.

كما أجرى (Vanderlinde & Vanbraak, 2010) دراسة تهدف لاستكشاف الفجوة بين البحث التربوي والممارسة التربوية من وجهة نظر المعلمين وقياديي المدارس والباحثين، اتبعت الدراسةُ المنهجَ المختلَط (Mixed Method) وكانت أداتها المقابلة والاستبانة، وبلغت العينة (١١٦) فرداً، وأجريت الدراسة في "بلجيكا"؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ الفجوة بين البحث والممارسة التربوية هي ظاهرة معقدة ومتباينة في الواقع بصورة أكبر مما جاء في الأدب التربوي. وأبرز أسباب هذه الفجوة عدم وصول البحوث إلى المعنيين، وصعوبةُ فهْم اللغة البحثية المستخدمة في بعض البحوث، وصعوبةُ تطبيق توصيات البحوث. وقد أوصت الدراسة بالمزيد من التواصل والتعاون بين الباحثين والممارسين.

وفي دراسة كل من (Dagenais, Lysenko, Abrami, Bernard, Ramde & Janosz, 2012) التي هدفت إلى التعرف على مدى استخدام البحوث في الممارسات التربوية في المدارس، وأبرز العوامل المؤثرة في استخدامها، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل (٢٧) بحث تربوي تجريبي منشور باللغة الإنجليزية والفرنسية خلال الفترة (٢٠١٠-١٩٩٠) في أستراليا وكندا وبريطانيا والولايات المتحدة تتعلق باستخدام البحوث التربوية، وسدِّ الفجوة بين البحث والممارسة. وكشفت الدراسة عن أنّ هناك ندرةً في استخدام نتائج البحوث التربوية في الممارسة التربوية، وأبرز ما يؤثر في استخدامها: (١) طبيعة البحث وخصائصه من حيث وضوحه وموضوعيته وقابليته للتطبيق وارتباطه بالبيئة المدرسية واحتياجاتها (٢) كفاءة الاتصال بين الباحثين والممارسين من حيث جودة الاتصال، وإمكانية الوصول للأبحاث، والتعاون والمشاركة في البحوث

(٣) خصائص الممارسين وخبراتهم واتجاههم وتصوراتهم عن البحث وأهميته. وأوصت الدراسة بتنمية التعليم وتطويره من خلال الربط بين البحوث التربوية والسياسات والممارسات التربوية، وذلك لتحقيق التعاون بين الممارسِين والباحثِين في دراسة المشاكل ذات الصلة بالميدان ويمكن الاستفادة منها.

كما أجرى (Lysenko et al., 2014) دراسة هدفت للوقوف على مدى استخدام الممارسِين التربويين للبحوث التربوية والعوامل المؤثرة في استخدامها، واتبعت الدراسةُ المنهجَ الوصفي وكانت أداتُها الاستبانة، وكان قوام العينة (٢٤٢٥) من الممارسين التربويين في المدارس الثانوية (المدرسين والإداريين والمهنيين كالمرشدين النفسيين والممرضات، وفنيي التعليم) في مدينة "كيبيك" في "كندا". وتوصلت الدراسة إلى الانخفاض الشديد في استخدام الممارسين التربويين لمصادر المعلومات المستندة إلى البحوث، ووجدتْ أنَّ من العوامل التي تقف خلف هذا الانخفاض تنحصر بموقف الممارسين نحو البحوث وتصوراتهم عنها، إضافة إلى خبرة الممارسين ومهاراتهم في استخدام مصادر البحوث، وطبيعة البحث من حيث سهولته وصحته وإمكانية الوصول إليه، والعوامل التنظيمية في المدرسة ومدى توافر البيئة الداعمة للتطوير المهني.

وتعد دراسة (Lysenko, Abrami, Bernard & Dagenais, 2015) امتداداً للدراسة السابقة، حيث هدفت إلى التعرف على مدى استخدام الممارسين التربويين في المدارس للمعرفة الناتجة من البحوث التربوية في "كندا"، واتبعت الدراسةُ المنهجَ الوصفي وكانت أداتها الاستبانة، مضافاً إليها أسئلة مفتوحة الإجابة، وطُبقت الاستبانة على (١١٥٣) من الممارسين التربويين في المدارس بمختلف مراحلها في "كندا" عبر الإنترنت. وتوصلت الدراسة إلى قلّة استخدام عينة الدراسة لنتائج البحوث التربوية، وذلك بسبب تصوراتهم السلبية تجاه البحث التربوي؛ الذي يعتقدون أنّه بعيد عن الواقع ولا يلامس احتياجاتهم، حيث إنّ مدى البحوث واسع جداً لدرجة أنه يستحيل تطبيقه داخل الفصل. وتوصي الدراسةُ الممارسين التربويين بضرورة الرجوع إلى البحوث التربوية،

وتسهيل طرق وصول البحوث إليهم، وتنمية مفهوم التدريس كمهنة قائمة على البحث العلمي من خلال تطوير برامج إعداد المعلم وفق نتائج البحوث التربوية.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من خلال العرض للدراسات السابقة، اتفاقُها جميعاً على محاولة الكشف عن الأسباب التي تُحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية. وللدراسة الحالية أوجُهُ شَبَهٍ واختلافٍ مع الدراسات السابقة، فهي تتشابه مع أغلب الدراسات السابقة في موضوعها، واتفقت كذلك مع أغلب الدراسات السابقة في المنهج المتبع. واختلفت الدراسة الحالية في بيئتها التي طبقت بها، وبعض المتغيرات التي تناولتها الدراسة. وأفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في بناء الإطار النظري وإجراءات الدراسة.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يسمح بجمع اتجاهات وآراء الأفراد حول ظاهرة ما (أبوعلام، ١٩٩٨).

مجتمع الدراسة وعينتها

تكَوَّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت البالغ عددهم (٢٥٩) وذلك بواقع (١٢٠) عضوَ هيئةِ تدريس بكلية التربية في جامعة الكويت، و(١٣٩) عضوَ هيئةِ التدريس في كلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

أمَّا عينة الدراسة فقد تكَوَّنت من نصْف حجم مجتمع الدراسة أي: (١٣٠) فرداً، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث وُزِّعَتْ (٦٠) استبانة على أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الكويت، استُرجِع منها (٥٥) استبانة صالحة، ووُزِّعَتْ كذلك (٧٠) استبانة على أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الأساسية، استُرجِع منها (٤٥) استبانة صالحة، وبذلك

يَكون عدد الاستبانات الصالحة (١٠٠) استبانة، والجدول رقم (١) يوضح تَوَزُّع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة.

جدول رقم (١)

تَوَزُّع أفراد العينة بحسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية ٪
الجنس	أنثى	٦٦	٦٦
	ذكر	٣٤	٣٤
جهة العمل	جامعة الكويت	٥٥	٥٥
	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	٤٥	٤٥
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	٥٥	٥٥
	أستاذ مشارك	٣٢	٣٢
	أستاذ	١٣	١٣

أداة الدراسة

استخدَمت الدراسةُ الاستبانةَ أداةً لها لملاءمتها لطبيعة الدراسة، وقد تمَّ بناؤها من خلال مقابلة استطلاعية مع بعض أعضاء الهيئة التدريسية في مجتمع الدراسة، وأيضا من خلال الاطِّلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، ومن أبرزها دراسة (الملا عبدالله، ٢٠٠٧) و(السكران، ٢٠١٢). وتكَوَّنت الاستبانة من جزأين: تضَمَّن الأولُ الخصائصَ الديموغرافية للعينة، وتضَمَّن الجزء الثاني (٢١) بنداً موزعةً على ثلاثة محاور، هي: معوقات السياسة التربوية (٦ بنود)، والمعوقات التنظيمية (٦ بنود)، والمعوقات المنهجية (٩ بنود). وقد صُمِّمَت الاستجابة على أداة الدراسة وِفْق مقياس "ليكرت" خماسي التدرج؛ حيث تمَّ تحديد درجة الموافقة بخمسة مستويات (عالية جداً، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً) كما في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

درجات استجابات العينة وِفْق سلم ليكرت وطول مدى درجات التقدير

الاستجابة	الدرجة	المدى	درجة التقدير
موافق بشدة	٥	٤,٢٠ - ٥	عالية جداً
موافق	٤	٣,٤٠ - ٤,١٩	عالية
موافق إلى حد ما	٣	٢,٦٠ - ٣,٣٩	متوسطة
غير موافق	٢	١,٨٠ - ٢,٥٩	منخفضة
غير موافق بشدة	١	٠ - ١,٧٩	منخفضة جداً

صدق الأداة: تمَّ التحقُّق من صدق الأداة بطريقتين: الأولى باستخدام صدق المحتوى (Content Validity)، أمَّا الثانية فكانت من خلال صدق الاتساق الداخلي (Internal Consistency Validity):

- صدق المحتوى: للتحقُّق من صدق الأداة قام الباحثان بعرضها في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الكويت وكلية التربية الأساسية، وطُلِب منهم إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول وضوح العبارات ومدى ملاءمتها للمحور الذي تندرج تحته، واقتراح بعض العبارات التي يرونها مناسبة. وبعد استرداد الاستبانات تم الابقاء على العبارات التي نالت نسبة اتفاق (٨٠٪ فأكثر) بين المحكمين، وكذلك تم إعادة الصياغة اللغوية لبعض العبارات.

- صدْق الاتساق الداخلي: للتحقُّق من صدق الاتساق الداخلي تم حساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين كل عبارة والمحور الذي تندرج تحته، وكذلك بين كل محور من محاور الأداة والدرجة الكلية للأداة. وقد جاءت قِيَمُ معاملات الارتباط جميعها دالة كما تظهر في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

قِيَمُ معاملات الارتباط لقياس مدى الاتساق الداخلي لعبارات ومحاور أداة الدراسة

السياسة التربوية		التنظيمية		المنهجية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٤٦**	١	٠,٥٨**	١	٠,٧٠**
٢	٠,٦٤**	٢	٠,٨٠**	٢	٠,٧٨**
٣	٠,٧٥**	٣	٠,٦٨**	٣	٠,٦٩**
٤	٠,٠,**	٤	٠,٨٢**	٤	٠,٨٣**
٥	٠,٧٢**	٥	٠,٧٥**	٥	٠,٧٣**
٦	٠,٧٠**	٦	٠,٧٩**	٦	٠,٧٠**
المحور مع الأداة	٠,٨٤**	المحور مع الأداة	٠,٦٨**	٧	٠,٦٥**
–	–	–	–	٨	٠,٧٤**
–	–	–	–	٩	٠,٧٦**
–	–	–	–	المحور مع الأداة	٠,٨٣**

ثبات الأداة: للتحقُّق من ثبات الأداة، تم توزيعها على عينة استطلاعية (Pilot Study) مكونة من (٣٨) عضوَ هيئةِ تدريس من مجتمع الدراسة من خارج عينة الدراسة، وباستخراج معامل الثبات من خلال استخدام معادلة "ألفا كرونباخ" (Cronbach Alpha) للأداة ككل، ولكل محور من محاور الدراسة، وتراوحت قيمة معامل الثبات بين (٠,٩٠) و(٠,٧٦)، وتُعَدُّ هذه القيم قيماً مرتفعة نسبياً تعكس ثبات الأداة. والجدول رقم (٤) يوضح قيمة معامل الثبات للمحاور وللأداة ككل.

جدول رقم (٤)

قيم معامل ثبات "ألفا كرونباخ" للمحاور وللأداة

محاور الأداة	عدد العبارات	معامل الثبات
السياسة التربوية	٦	٠,٧٦
التنظيمية	٦	٠,٨٣
المنهجية	٩	٠,٩٠
الثبات الكلي للأداة	٢١	٠,٩٠

الأساليب الإحصائية

تم إدخال البيانات في برنامج SPSS، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١ - تم التَّحقُّقُ من أنَّ البيانات المفقودة قد فقدت بشكل عشوائي تام باستخدام اختبار (MCAR)، ثم تم التعامل معها من خلال التعويض المتعدد (Multiple Imputation)، حيث إنَّ هذا الأسلوب الإحصائي يمكن استخدامه مع جميع أنواع البيانات المفقودة، ويشمل هذا أكثر من طريقة للتعامل مع البيانات المفقودة (Helenowski, 2015). وأثبتت الدراسات أنَّ التعويض المتعدد يعطي نتائج أقرب إلى النتائج الحقيقية، مقارنة بالطرق الأخرى للتعامل مع القيم المفقودة (Faris et al., 2002).

٢ - للإجابة عن السؤال الأول تم استخدام أساليب النزعة المركزية كالمتوسطات والانحرافات المعيارية.

٣ - للإجابة عن السؤال الثاني استُخدِمتِ الأساليبُ الإحصائية الاستدلالية: كاختبار (ت) للمجموعات المستقلة (Independent-Sample T-Test) فيما يتعلق بمُتغيِّرَيِّ: الجنس، وجهة العمل، واختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) في ما يتعلق بمتغير الدرجة العلمية. ومربع (إيتا) لتحديد حجم التأثير واختبار "شيفيه" (Scheffé Test) للمقارنات البعدية في تحديد اتجاه الفروق الدالة إحصائياً إن وجدت. ومعلوم أنَّ هذا الاختبار

الأخير من أكثر طُرُق المقارنات البَعدية تحفظاً، ولا يمكن لأحدٍ الحكْم على النتائج التي يتم الحصول عليها من خلاله بأنها وليدة الصدفة، وذلك لدقتها في ضبط الخطأ الأول (مراد وهادي وجاد الرب، ٢٠١٧).

نتائج الدراسة ومناقشتها

١ - ما المعوقات (السياسة التربوية - التنظيمية - المنهجية) التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة وفقراتها. كما جاء في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لتصورات عينة الدراسة عن الأداة ومحاورها وبنودها

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
المحور الأول: السياسة التربوية					
١	تَعارُض نتائج البحوث التربوية مع الأهداف العامة لوزارة التربية.	٢,٩٧	١,٢١	٦	متوسطة
٢	افتقاد أولويات البحث في قضايا التربية.	٣,٨٥	١,٠٨	٥	عالية
٣	قلة الخطط الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في ميدان التربية.	٤,١٠	١,٠٠	٢	عالية
٤	ضعف الوعي بالبحث التربوي في المؤسسات التربوية.	٣,٩١	١,١٣	٤	عالية
٥	ضعف ثقة المؤسسات التربوية بجدوى البحث العلمي في تطوير العملية التربوية.	٣,٩٧	١,٠٧	٣	عالية

تابع/ جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لتصورات عينة الدراسة عن الأداة ومحاورها وبنودها

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
٦	مقاومة التغيير من قِبَل المسؤولين عن العملية التربوية.	٤,٢٣	٠,٨٧	١	عالية جداً
	المتوسط الكلي للسياسة التربوية	٣,٨٤	٠,٧٢	٢	عالية
	المحور الثاني: التنظيمية				
٧	ضعف التعاون بين الكلية ووزارة التربية.	٤,٣٦	٠,٧٨	٢	عالية جداً
٨	مركزية المؤسسات التربوية يشكل عائقاً أمام الاستفادة من البحث التربوي.	٤,١٩	٠,٨٤	٤	عالية
٩	عدم وصول البحوث التربوية ونتائجها إلى المختصين.	٣,٩٦	١,١٢	٦	عالية
١٠	بيروقراطية المؤسسات التربوية.	٤,٣٨	٠,٨٥	١	عالية جداً
١١	قلة الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس في لجان وزارة التربية.	٤,٢٧	٠,٩٥	٣	عالية جداً
١٢	ضعْف الميزانية المرصودة للبحوث التربوية.	٤,٠١	١,١٠	٥	عالية
	المتوسط الكلي للتنظيمية	٤,٢٠	٠,٦٤	١	عالية جداً
	المحور الثالث: المنهجية				
١٣	تقتصر البحوث التربوية على غرض الترقية.	٣,٤٠	١,٢٣	٢	عالية
١٤	عمومية توصيات البحوث التربوية.	٣,٥٥	١,٠٤	١	عالية
١٥	ضعْف الأدوات البحثية المستخدمة.	٣,٣٥	١,١٦	٣	متوسطة
١٦	ضعف الأساليب الإحصائية المستخدمة.	٣,٠٧	١,٢٣	٥	متوسطة
١٧	صوغ البحث التربوي في صورة يصعب على غير المختص فهمه.	٢,٩٤	١,١١	٨	متوسطة

تابع/ جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لتصورات عينة الدراسة عن الأداة ومحاورها وبنودها

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
١٨	تطبيق أبحاث تربوية لموضوعات من دراسات أجنبية لا تتناسب مع البيئة المحلية.	٢,٩٦	١,١٠	٧	متوسطة
١٩	ضعف ارتباط توصيات البحوث التربوية بالنتائج.	٣,٠٣	١,١٠	٦	متوسطة
٢٠	بناء البحوث على مشكلات وهمية غير حقيقية.	٢,٧٠	١,١٧	٩	متوسطة
٢١	صعوبة تعميم نتائج البحوث.	٣,٢٦	١,١٣	٤	متوسطة
	المتوسط الكلي للمنهجية	٣,١٤	٠,٨٤	٣	متوسطة
	المحاور ككل	٣,٦٤	٠,٦٠	-	عالية

يتبين من جدول رقم (٥) :

١ - أنّ تصورات عينة الدراسة تجاه معوقات تطبيق نتائج البحوث التربوية جاءت بدرجة عالية في مجملها، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام على الأداة (٣,٦٤) وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٠). وبالنسبة لمحاور الأداة يُلاحَظ من الجدول أنّ المعوقات التنظيمية كانت الأعلى متوسطاً حيث بلغ (٤,٢٠) وبانحراف معياري (٠,٦٤) وبدرجة تقدير عالية جداً، يليه ثانياً محور معوقات السياسة التربوية بمتوسط حسابي (٣,٨٤) وبانحراف معياري (٠,٧٢)، وبدرجة تقدير عالية، ثم أخيراً محور المعوقات المنهجية بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٤) وانحراف معياري (٠,٨٤) وبدرجة تقدير متوسطة.

٢ - المحور الأول: معوقات السياسة التربوية؛ وجاء في المرتبة الثانية، حيث جاء تقدير معظم فقراته بدرجة عالية، وتراوحت المتوسطات الحسابية

للفقرات ما بين (٤,٢٣) و(٢,٩٧)، كما تراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (١,٢١) و(٠,٨٧). مما يشير إلى اتفاق العينة في أنَّ محور السياسة التربوية يُشَكِّل عائقاً يَحُوْل دُوْن الاستفادة من نتائج البحوث التربوية، وقد جاءت فقرة "مقاومة التغيير من قِبَل المسؤولين عن العملية التربوية" هو العائق الأكبر حيث جاء في المرتبة الأولى وبدرجة تقدير عالية جداً. وجاءت بعدها عبارة "قلة الخطط الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في ميدان التربية" وبدرجة تقدير عالية. وتُعَدُّ هذه النتيجةُ منطقيةً؛ حيث إنّ عدم وضوح شكل التغيير المطلوب والرؤية المستقبلية يرفع درجة مقاومة التغيير. وقد يُعزى ذلك إلى عدم الاستقرار الوزاري في وزارة التربية حيث تعاقب عليها أربعة وزراء بغضون خمس سنوات، مما نجم عنه قِلَّة الخِطط الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في ميدان التربية. وتتفق النتيجة السابقة مع نتيجة دراسة (الدخيل، ٢٠١٦؛ الملا عبدالله، ٢٠٠٧). وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة "ضعف ثقة ووعي المؤسسات التربوية بجدوى البحث العلمي في تطوير العملية التربوية، وقد يُعزَى ذلك إلى ما ذكره (حدة، ٢٠١٢) من أنَّ أصحاب القرار يفضِّلون استيراد النماذج الجاهزة والناجحة في بيئاتها الأصلية بدلاً من الاعتماد على نتائج البحوث الوطنية الذاتية. أو ربما يكون بسبب تضارب نتائج بعض الدراسات مما يضعف الثقة بنتائجها. وتتفق النتيجة السابقة مع ما توصلت له دراسة الدخيل (٢٠١٦). وقد جاء بندُ "تعارُض نتائج البحوث التربوية مع الأهداف العامة لوزارة التربية" في المرتبة الأخيرة بين بنود المحور، وبدرجة موافقة متوسطة، مما يشير إلى وعي عينة الدراسة بأهداف وزارة التربية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (السكران، ٢٠١٢) إذ حصل بند مقاومة التغيير على أقل درجات المحور.

٣ - المحور الثاني: المعوقات التنظيمية؛ احتل المرتبة الأولى من بين محاور الدراسة، حيث تراوحت تقديرات فقراته بين درجات تقدير عالية جداً وعالية، مما يشير إلى اتفاق عينة الدراسة على أنّ المعوقات التنظيمية

تشكل عائقاً يَحُوْل دون الأخذ بنتائج البحوث وتطبيقها. ويتضح من الجدول أنّ المتوسطات الحسابية جاءت بين (٤,٣٨) و(٣,٩٦)، كما تراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (١,١٢) و(٠,٧٨) ويقف النظام الإداري والمؤسسي المتَّبَع في المؤسسات التربوية بشكل عام خلف هذا العائق؛ حيث جاءت عبارة "بيروقراطية المؤسسات التربوية" بالمرتبة الأولى وبدرجة تقدير عالية جداً، ثم جاءت ثانياُ عبارة "ضعف التعاون بين كليتي التربية الحكوميتين ووزارة التربية" وبدرجة تقدير عالية جداً، الذي يكشف عن القصور في التعاون، ومن أمثلة ضعف التعاون صعوبة حصول الباحثين على البيانات والإحصائيات وأوعية المعلومات، وغالباً ما يقف وراءها النظام البيروقراطي. كذلك جاءت عبارة " قلة الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس في لجان وزارة التربية" بالمرتبة الثالثة وبدرجة تقدير عالية جداً. ولا شك أن ضعف الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس يؤثر على درجة الاستفادة من نتائج البحوث من جهتين؛ سيسهم هذا الأمر في صعوبة وصول البحوث التي أجريت إلى المعنيين في وزارة الأمر، والأمر الآخر هو بقاء أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بعيدين عن الميدان التربوي وعدم الإلمام بما يحصل فيه من توجهات وخطط مستقبلية. وقد يكون السبب في ضعف الاستعانة راجعاً إلى أن أغلب اللجان بوزارة التربية تكَوَّن فترة عملها في الفترة المسائية مما لا يناسب أعضاء هيئة التدريس. وجاء بندُ "عدم وصول البحوث التربوية ونتائجها إلى المعنيين بها" بالمرتبة الأخيرة، ولكن بدرجة تقدير عالية، مما يشير إلى ضعف قنوات الاتصال بين هذه المؤسسات التربوية. وقد يعزى ذلك إلى عدم توافر قواعد بيانات تشمل التخصصات العامة والدقيقة لأعضاء هيئة التدريس وكذلك اهتماماتهم البحثية والبحوث التي أجروها. إضافة إلى ما سبق فإن تأخر نشر المجلات للأبحاث بعد تحكيمها وإجازتها للنشر يفقدها أهميتها ويقلل من فائدتها. وقد اتفقت النتيجة الحالية مع دراسات كل من (السكران، ٢٠١٢؛ مرتجى، ٢٠١١؛ الملا عبدالله، ٢٠٠٧؛ Vanderlinde & Vanbraak, 2010; Dagenais et al., 2012)

في أنّ عدم وصول النتائج للمختصين والممارسين التربويين وضعف الاتصال بين الباحثين والممارسين وصناع القرار من أبرز عوامل ضعف تطبيق نتائج البحوث. ولكي يستفاد من نتائج الدراسات يقترح كل من (Drill, Miller & Behrstock-Sherratt, 2013) تلخيص النتائج وايصالها إلى المستفيدين النهائيين منها سواء كانوا راسمي السياسات أو الممارسين، وكذلك تنظيم وُرش عمل تدريبية لهم تدور حول كيفية تحويل نتائجَ البحوث إلى ممارسات ومشاريع عملية.

٤ - المحور الثالث: المعوقات المنهجية؛ وقد جاءت بالمرتبة الأخيرة وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٣,٥٥) و(٢,٧٠) وبدرجة تقدير متوسطة حيث جاءت درجة الموافقة على معظم فقراتها بدرجة تقدير متوسطة، كما تراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (١,٢٣) و(١,٠٤). فعلى الرغم من خضوع تلك البحوث للتحكيم قَبْلَ النشر، إلا أنّها تشكل عائقاً وتسهم في ضعف الاعتماد عليها وعلى نتائجها، ومن جهة أخرى تشير إلى أنّ أعضاء هيئة التدريس يتحملون جزءاً من هذه المعوقات. وتتفق النتيجة السابقة مع ما توصلت له دراسة (السليماني والجفري، ٢٠٠٠). وقد حصلت عبارة "عمومية توصيات البحوث" على أعلى متوسطات المعوقات المنهجية وبدرجة تقدير عالية، وهذا يرجع إلى افتقارها إلى التوصيات الإجرائية التي قد يصعب تحويلها إلى برامج. ويمكن عزو النتيجة السابقة كما ذكر (حدة، ٢٠١٢) إلى مثالية بعض الباحثين عند صياغة التوصيات التي لا تراعي الإمكانيات التربوية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ومن جهة أخرى يؤكد كل من (Lysenko et al., 2014) أنّ الممارسين التربويين في المدارس سيكونون أكثر استفادة وتطبيقاً للأبحاث التربوية إذا كانت التوصيات واضحة ومحددة. ثم تلتها عبارة "تقتصر البحوث التربوية على غرض الترقية" وقد يعزى ذلك إلى أنّ اختيار مواضيع الدراسات يتأثر باهتمامات الباحث وعلاقة تلك البحوث بتخصصه الدقيق والعام بغض النظر عن الموضوعات التي تلامس حاجة الميدان التربوي. أو قد يكون ذلك بسبب نظرة أعضاء

هيئة التدريس إلى أنّ اختيار مواضيع البحوث شأن ذاتي، وتكون لأغراض الترقية وليس لأغراض التنمية وحاجة المجتمع (الدهشان، ٢٠١٥). ثم جاءت بعد ذلك عبارة "ضعف الأدوات البحثية المستخدمة"، وقد تعزى هذه النتيجة إلى استخدام بعض الباحثين استبانات طويلة جداً واكتناف الغموض بعض العبارات المستخدمة. إضافة إلى قلة الدراسات التجريبية (Experimental Research) في الميدان التربوي. ثم حلت بعد ذلك عبارة "صعوبة تعميم نتائج البحوث" وقد يكون ذلك بسبب صعوبة الوصول إلى عينة ممثلة للمجتمع وخاصة أنّ مجتمع الدراسات التربوية عادة ما يكون كبيراً كالمدارس والمعلمين والطلبة، الأمر الذي يتطلب فرقاً بحثية لتحقيقه وهو غير متوافر في واقعنا التعليمي. ثم جاءت عبارة "ضعف الأساليب الإحصائية المستخدمة" في المرتبة الخامسة، ويمكن أنْ يرجع ذلك إلى ضعْف إتقان بعضٍ من أعضاء هيئة التدريس لمهارات الإحصاء والبرامج الإحصائية وعدم تخصصهم بها، وكذلك خُلُوُّ هذه الكليات من مكاتب إحصائية تقدم المساعدة لأعضاء هيئة التدريس. بينما جاءت فقرة "بناء البحوث على مشكلات وهمية غير حقيقية" في المرتبة الأخيرة وبدرجة تقدير متوسطة، وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسات كل من (السكران، ٢٠١٢؛ الملا عبدالله، ٢٠٠٧؛ Lysenko et al., 2015; Vanderlinde & Vanbraak, 2010).

٢ - السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين بدولة الكويت للمعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية تعزى لمتغيرات: الجنس، وجهة العمل، والدرجة العلمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent-Sample T-Test) وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالات الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة، وأيضا اختبار "شيفيه" (Scheffé) للمقارنات البعدية من أجل تحديد اتجاه الفروق الدالة إحصائياً، وكانت النتائج كالتالي:

أولاً - متغير الجنس:

لُوحِظ من جدول رقم (٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتصورات عينة الدراسة تجاه معوقات السياسة التربوية والمعوقات التنظيمية والمعوقات المنهجية والأداة ككل تبعاً لمتغير الجنس، أي أنّ: تصورات العينة تجاه المعوقات لا تختلف باختلاف جنسهم. وقد يعزى ذلك إلى خضوع الجنسين لنفس الإجراءات التنظيمية والإدارية في الكليتين. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Lysenko et al., 2015) حيث إنّ جنس المستجيبين من الممارسين التربويين لا يؤثِّر في تصوراتهم تجاه استفادة وزارة التربية من البحوث المُعَدَّة والعوائق التي تمنع ذلك.

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار (ت) تبعاً لمتغير الجنس

محاور الأداة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
السياسة التربوية	ذكر	٦٦	٣,٨٧	٠,٦٤	٠,٥٤	٠,٥٩
	أنثى	٣٤	٣,٧٨	٠,٨٤		
التنظيمية	ذكر	٦٦	٤,١٧	٠,٦٦	-٠,٤٥	٠,٦٥
	أنثى	٣٤	٤,٢٤	٠,٥٩		
المنهجية	ذكر	٦٦	٣,١٦	٠,٨٨	٠,٣٦	٠,٧٢
	أنثى	٣٤	٣،٠٩	٠،٧٦		
المحاور ككل	ذكر	٦٦	٣,٦٥	٠,٥٩	٠,٢٨	٠,٧٨
	أنثى	٣٤	٣,٦١	٠,٦٣		

ثانياً - جهة العمل:

كشف اختبار (ت) كما جاء في جدول رقم (٧) عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتصوراتهم تجاه محاور الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير جهة العمل، أي أنّ تصورات العينة لا تختلف باختلاف

جهة عملهم، وقد يعزى ذلك إلى أنّ المعوقات التي تواجه الباحثين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت في تطبيق نتائج أبحاثهم ومدى الاستفادة منها هي ذاتها التي تواجه الباحثين من أعضاء هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وكذلك اتِّباعهم لنفس الإجراءات عند إجرائهم للبحوث التربوية التي عادة ما تكَوَّن موضوعاتها وِفْقَ اهتماماتهم البحثية. ومما يشير كذلك إلى أنّ وزارة التربية تقف من الجهتين على مسافة واحدة.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار (ت) تبعاً لمتغير جهة العمل

محاور الأداة	جهة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
السياسة التربوية	جامعة الكويت	٥٥	٣,٨٦	٠,٦٨	٠,٣٤	٠,٧٣
	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	٤٥	٣,٨١	٠,٧٦		
التنظيمية	جامعة الكويت	٥٥	٤,٢٠	٠,٦٩	٠,٠٩	٠,٩٣
	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	٤٥	٤,١٩	٠,٥٧		
المنهجية	جامعة الكويت	٥٥	٣,٢٧	٠,٨٦	١,٧٢	٠,٠٩
	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	٤٥	٢,٩٨	٠,٧٩		
المحاور ككل	جامعة الكويت	٥٥	٣,٧٠	٠,٦٢	١,١٥	٠,٢٥
	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	٤٥	٣,٥٦	٠,٥٧		

ثالثاً - الدرجة العلمية:

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) بالنسبة لمتغير الدرجة العلمية كما في جدول رقم (٨) أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في تصورات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق نتائج البحوث التربوية للمحاور الثلاثة وللأداة ككل تبعاً لمتغير الدرجة العلمية. ولتحديد اتّجاه الفروق تم استخدام اختبار شفيه كما في الجدولين المرقومين (٨) و(٩).

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

محاور الأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	مربع إيتا
السياسة التربوية	بين المجموعات	٤,٩٦	٢	٢,٤٨	٥,١٩	٠,٠٠٧❖	٠,١٠
	داخل المجموعات	٤٦,٣٥	٩٧	٠,٤٨			
	المجموع	٥١,٣٠	٩٩				
التنظيمية	بين المجموعات	٣,٨٤	٢	١,٩٢	٥,٠٩	٠,٠٠٨❖	٠,١٠
	داخل المجموعات	٣٦,٦١	٩٧	٠,٣٨			
	المجموع	٤٠,٤٥	٩٩				
المنهجية	بين المجموعات	١١,٠٣	٢	٥,٥١	٨,٩٣	٠,٠٠١❖	٠,١٦
	داخل المجموعات	٥٩,٩١	٩٧	٠,٦٢			
	المجموع	٧٠,٩٤	٩٩				
المحاور ككل	بين المجموعات	٦,١١	٢	٣,٠٥	٩,٩٠	٠,٠٠١	٠,١٧
	داخل المجموعات	٢٩,٩٢	٩٧	٠,٣١			
	المجموع	٣٦,٠٢	٩٩				

❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥)

يلاحظ أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة حول معوقات السياسة التربوية والتنظيمية والأداة ككل لصالح كل من الأستاذ مساعد والأستاذ مشارك عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، أي أنَّ الأساتذة المساعدون، والأساتذة المشاركون يشعرون بهذه المعوقات أكثر من أقرانهم أصحاب الرتبة الأكاديمية أستاذ. وبلغت قيمة حجم التأثير باستخدام مربع إيتا (٠,١٠) لكل من محور معوقات السياسة التربوية وكذلك محور المعوقات التنظيمية، بينما كانت قيمة مربع إيتا للمعوقات المنهجية (١٦٪) وللأداة ككل (١٧٪) والذي يُعَدُّ كبيراً، أي أنّ نسبة كبيرة من الفروق تُعزَى لمتغير الدرجة العلمية.

كما كشف اختبار شيفيه عن فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة حول المعوقات المنهجية لصالح أستاذ مساعد عند مستوى دلالة (٠,٠٥). الملاحظ من تلك النتائج أنّه بزيادة الدرجة العلمية يبدي المستجيبون متوسطات أقل تجاه تلك المعوقات، وقد تُعزَى تلك النتيجة إلى أنّ الأستاذ المساعد حديثُ عهدٍ نسبياً بميدان البحث التربوي مقارنة بالأستاذ الدكتور، فيجد الصعوبة في تحديد البحوث التربوية التي يحتاجها الميدان مقارنة بالأستاذ الذي ألِف مواجهتها وأصبح له دراية أكثر في الميدان التربوي، ومن المحتمل أنَّه تكيَّف معها وتجاوزها مع مرور الزمن. وقد يعزى ذلك أيضاً إلى أنّ الأستاذ المساعد والأستاذ المشارك أكثر حساسية (More Sensitive) تجاه البيئة التربوية والعوامل المؤثرة فيها مما يفسر أنهم أكثر إحساساً بتلك المعوقات. وكذلك قد يكون عائداً إلى التوقعات (Expectations) ودرجة الحماس (Enthusiasm) لدى الأستاذ المساعد، والأستاذ المشارك تجاه الوضع التربوي قد تكون أعلى منها لدى الأستاذ فيما يتعلق بدوره في تحقيق الإصلاح التربوي (Reform).

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البَعدية لمتغير الدرجة العلمية

	الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ
السياسة التربوية	أستاذ مساعد	-	٠,٨٠	٠,٦٨*
	أستاذ مشارك	-	-	٠,٦*
التنظيمية	أستاذ مساعد	-	٠,٠٦	٠,٦٠*
	أستاذ مشارك	-	-	٠,٥٤*
المنهجية	أستاذ مساعد	-	٠,٥٠	٠,٩١*
	أستاذ مشارك	-	-	٠,٤١
المحاور ككل	أستاذ مساعد	-	٠,٢٥	٠,٧٥*
	أستاذ مشارك	-	-	٠,٥٠*

التوصيات

لتحقيق الفائدة المرجوة من نتائج هذه الدراسة، وسعياً نحو التغلب على المعوقات التي تواجه تطبيق البحوث في الميدان التربوي، توصي الدراسة بالآتي:

١ - أن تتبنى وزارة التربية استراتيجية مستقبلية بعيدة المدى، واضحة ومعلنة، وألّا تتأثر بتغير القيادات.

٢ - تصميم برامج تدريبية لزيادة وعي المسؤولين وصناع القرار التربوي بأهمية وجدوى البحث التربوي ونتائجه في اتخاذ القرارات.

٣ - إشراك صناع القرار والممارسين في البحوث التربوية.

٤ - تعديل اللوائح الإدارية ومراجعتها لتخفيف وطأة البيروقراطية، كتسهيل إجراءات حصول أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكوميتين على البيانات والإحصاءات المطلوبة.

٥ - تشجيع التعاون البحثي بين أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية (جامعة الكويت) وكلية التربية الأساسية وكذلك بين اصحاب الرتب العلمية المختلفة.

٦ - قيام المجلات العلمية بنَشر البحوث إلكترونيا حال الموافقة على نشْرها وعدم الانتظار حتى تُنشَر ورقياً لتقليص الفارق الزمني.

٧ - العمل على تحسين التواصل بين كليتي التربية الحكوميتين ووزارة التربية من خلال:

أ - تزويد وزارة التربية بقواعد بيانات لأعضاء هيئة التدريس تشمل التخصص الدقيق والعام وكذلك البحوث المنشورة.

ب - بناء موقع إلكتروني لكليتي التربية يشتمل على أسماء وتخصصات أعضاء هيئة التدريس واهتماماتهم البحثية.

ت - أن يكون لوزارة التربية خريطة بحثية تعكس أولوياتها واهتماماتها، يمكن أن يسترشد بها أعضاء هيئة التدريس في الكليتين.

Obstacles that Prevent Benefiting from the Results of Educational Research As Perceived by Faculty Members of the Two Government Education Colleges in The State of Kuwait

Dr. Salem S. Al-Hajeri
College of Education
Kuwait University

Anood F. Al-Khaldi
College of Graduate Studies
Kuwait University

State of Kuwait

Abstract

The present study aims to identify the obstacles that prevent benefiting from the results of research, as perceived by of the faculty members in the Government Education Colleges in the State of Kuwait. The study adopted descriptive analytical method. To achieve the goals of the study, a 21-item questionnaire was developed. It was divided into three dimensions. The questionnaire was applied to a sample of (100) faculty members. Findings showed that: The obstacles that hinder the application of the results of educational research as well as the organizational obstacles, and the obstacles of educational policy were high, while the procedural obstacles were moderate. There were no statistically significant differences related to gender or the college variables. There were statistically significant differences that can be attributed to the variable of the academic status in favor of assistant professor and associate professor. Recommendations and suggestions are citeed.

المراجع

١ - الأستاذ، محمود والحجاز، رائد (٢٠٠٥). نحو خريطة بحثية تنموية في البحث التربوي الأكاديمي. **سلسلة العلوم الإنسانية**، ٩(١)، ٢٤٥-٢٧٣.

٢ - إسماعيل، طلعت (٢٠١٣). متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير. **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، ٢٨(٨١)، ٩١- ٢٢٨.

٣ - بيومي، عبدالله (٢٠٠٢). تطوير إجراءات البحوث التربوية في مجال تعليم الكبار (تصور مقترح). **البحث التربوي**، ١(٢)، ٧٨-١٨١.

٤ - التل، وائل (٢٠١١). تحليل واقع الإنتاج العلمي في كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز وتحديد معوقاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الكلية. **دراسات: العلوم التربوية**، ٣٨(٣)، ٨٨٣-٩٠٠.

٥ - حدة، يوسفي (مارس، ٢٠١٢). معوقات الاعتماد على نتائج البحوث النفسية والاجتماعية في اتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر. مؤتمر إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآثار. ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة.

٦ - الحراحشة، محمد (٢٠١٣). معوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت. **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، ١١(٣)، ١٥٧-١٨٠.

٧ - حسين، أيمن (٢٠٠٩). البحث العلمي في فلسطين: معوقات وتحديات. مؤتمر استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

٨ - الدخيل، فهد (٢٠١٦). معوقات توظيف نتائج البحث التربوي في تطوير منهج اللغة العربية بمراحل التعليم العام والحلول المقترحة من وجهة نظر

خبراء تطوير المناهج والمشرفين التربويين. **مجلة العلوم التربوية**، ٧، ٣١٩-٣٩٥.

٩ - الدهشان، جمال (٢٠١٥). نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي. **مجلة نقد وتنوير**، (١)، ٤٥-٦٩.

١٠- ذنون، فواز (٢٠١٤). واقع البحث العلمي العربي. المؤتمر الدولي العلمي حول إدارة التغيير في عالم متغير. رماح، الأردن: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.

١١- الزيان، ماجد (٢٠١١). معوقات البحث التربوي بجامعات غزة كما يراها أعضاء هيئة التدريس وسبل تطويره. مؤتمر البحث العلمي: مفاهيمه - أخلاقياته - توظيفه. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

١٢- السكران، عبدالله (٢٠١٢). عوائق تفعيل نتائج البحوث التربوية في ميدان التربية والتعليم بمدينة الرياض وسبل علاجها. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (٢٣)، ٨٥-١٢٤.

١٣- السليماني، محمد والجفري، عبدالرحيم (٢٠٠٠). عوامل الانفصال الكامنة بين نتائج البحث التربوي وتطوير العملية التربوية: رؤية واقعية للقائمين على العملية التربوية والبحثية في العاصمة المقدسة. **مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية**، ١٢(٢)، ٥٧-٧٨.

١٤- العنزي، كفاء (٢٠١١). دور بحوث الإدارة التعليمية في صنع السياسة التعليمية في دولة الكويت. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، الكويت).

١٥- قدومي، منال والمناصير، أروى (٢٠١٦). تفعيل مقومات البحث التربوي في الجامعات الفلسطينية في ضوء متطلبات خدمة المجتمع. **مجلة جرش للبحوث والدراسات**، ١٧(١)، ٣٨١- ٤٠٢.

١٦- المجيدل، عبدالله والرميضي، خالد (٢٠١١). معوقات البحث العلمي في

الجامعات العربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، دراسة ميدانية جامعتي دمشق والكويت أنموذجاً. **مجلة جامعة الفرات للدراسات والبحوث العلمية**، ١(١)، ١-٣٩.

١٧- مراد، صلاح وهادي، فوزية وجاد الرب، هشام (٢٠١٧). **الإحصاء الاستدلالي في العلوم السلوكية**. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

١٨- مرتجى، زكي (٢٠١١). واقع تطبيق نتائج البحوث التربوية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وآليات الأخذ بها. مؤتمر البحث العلمي: مفاهيمه - أخلاقياته - توظيفه. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

١٩- المزين، سليمان وسكيك، سامية (مارس، ٢٠١٣). دور البحوث العلمية في تطوير العملية التربوية في مراحل التعليم العام بمحافظة غزة. مؤتمر البحث العلمي. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

٢٠- معوض، نصر الله وعيد، رجاء (٢٠١٠). البحث التربوي بين الدلالة والضلالة، دراسة الأخطاء الشائعة بالبحث التربوي. المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي: رؤى مستقبلية). الفيوم، مصر: جامعة الفيوم.

٢١- الملا عبد الله، فيصل (٢٠٠٧). المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، (٤٩)، ٤٦٧ -٥١٠.

٢٢- المهدي، ياسر والفهدي، راشد ولاشين، محمد والشنفري، عبدالله (٢٠١٤). آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين. **المجلة التربوية الدولية المتخصصة**، ٣(١١)، ١٥٣-١٧٤.

٢٣- مؤسسة الفكر العربي (٢٠١٠). **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

٢٤- الهاجري، سالم والعصيمي، فاطمة (تحت النشر). معوقات البحث العلمي في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعلاقتها ببعض المتغيرات. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.**

25 - Anwaruddin, S. (2015). Teachers' engagement with educational research: Toward a conceptual framework for locally-based interpretive communities. **Education Policy Analysis Archives,** 23(40), 1-25.

26 - Ary, D., Jacobs, L., Sorensen, C., & Razavieh, A. (2010). **Introduction to Research in Education** (8th ed.). Belmont, CA: Wadsworth Cengage Learning.

27 - Ball, A. (2012). To know is not enough: Knowledge, power, and the zone of generativity. **Educational Researcher**, 41(8), 283-293.

28 - Dagenais, C., Lysenko, L., Abrami, P., Bernard, R., Ramde, J., & Janosz, M. (2012). Use of research-based information by school practitioners and determinants of use: a review of empirical research. **Evidence and Policy: A Journal of Research, Debate and Practice,** 8(3), 285-309.

29 - Drill, K., Miller, S., & Behrstock-Sherratt, E. (2013). Teachers' perspectives on educational research. **Brock Education Journal,** 23(1), 3-18.

30 - Faris, P., Ghali, W., Brant, R., Norris, C., Galbraith, P., & Knudtson, M. (2002). Multiple imputation versus data enhancement for dealing with missing data in observational health care outcome analyses. **Journal of Clinical Epidemiology,** 55(2), 184-191.

31 - Galway, G. & Sheppard, B. (2015). Research and evidence in education decision-making: A comparison of results from two pan-Canadian studies. **Education Policy Analysis Archives,** 23(109), 1-37.

32 - Gardner, H. (2002). The quality and qualities of educational research. **Education Week**, 22(1), 72.

33 - Helenowski, I. (2015). Advantages and Advancements of Multiple Imputation. **Biometrics & Biostatistics International Journal,** 2(5), 1-2.

34 - Hemsley-Brown, J., & Sharp, C. (2003). The use of research to improve

professional practice: A systematic review of the literature. **Oxford Review of Education,** 29(4), 449-470.

35 - Lysenko, L., Abrami, P., Bernard, R., & Dagenais, C. (2015). Research Use in Education: An Online Survey of School Practitioners. **Brock Education Journal,** 25(1), 35-54.

36 - Lysenko, L., Abrami, P., Bernard, R., Dagenais, C., Janosz, M. (2014). Educational Research in Educational Practice: Predictors of Use. **Canadian Journal of Education,** 37(2), 1-24.

37 - Sahlberg, P. (2010). The secret to Finland's success: Educating teachers. **Stanford Center for Opportunity Policy in Education**, 2, 1-8.

38 - Scott, S., & McNeish, D. (2013). **School leadership evidence review: Using research evidence to support school improvement**. London: Department for Education.

39 - Vanderlinde, R., & VanBraak, J. (2010). The gap between educational research and practice: views of teachers, school leaders, intermediaries and researchers. **British Educational Research Journal,** 36(2), 299-316.